

معمر داود*

آثار محو الأمية في عملية التنمية بالجزائر

Résumé

Par la présente approche nous tenterons d'étudier l'influence du phénomène de l'alphabétisation sur le développement en Algérie.

Cette contribution consiste également à déterminer les importants facteurs qui influencent la politique de développement dans les domaines législatif, social et économique..

Ces constatations peuvent être d'un recours non négligeable pour aider l'état algérien dans son combat contre les effets désastreux du phénomène de l'analphabétisation..

المقدمة

منذ أمد بعيد وقضية محو الأمية تشغل العالم أجمع بكونها أخطر العقبات التي تؤثر على مسيرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، وأكبر معوق لتحقيق متطلبات الحياة وتطور العمل ، ومواكبة التقدم العلمي والمعرفي والنهضة التكنولوجية.

وعلى الرغم من الجهود الهائلة التي تبذل في هذا المجال على المستوى العالمي بوجه عام وعلى المستوى العربي والوطني بوجه خاص. فإن التقدم المحقق حتى الآن لم ينتج عنه ما هو مأمول، إذ لا يزال العدد الكلي للأميين من الكبار في العالم يتزايد وخاصة بسبب النمو الديمغرافي،

وكما تشير إحصائيات منظمة اليونسكو فإن معدل الأمية في تزايد مستمر وقد يصل إلى 900 مليون أمة في نهاية هذا القرن أي مستهل علم 2000⁽¹⁾ وعلى مستوى العالم العربي نجد المشكلة واضحة المعالم ، إذ بلغت نسبة الأميين في المرحلة العمرية من 15 إلى 45 سنة 32 مليون أمة تقريبا يمثلون 44% من السكان من الذكور والإناث وترتفع عند الإناث لتصل إلى 68%.

وعلى الرغم مما حققته أقطار الوطن العربي من إنجازات كمية وكيفية ملموسة في العملية وازدياد عدد المسجلين في مراحل التعليم إلى ثلاثة أضعاف في الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى 1990 ، إلا أن الحقائق الملموسة تؤكد أن الواقع الحالي للتعليم العربي عامة والجزائر خاصة لا يفي بمتطلبات الحاضر ولا بآمال المستقبل ، ويتمثل هذا الواقع الملموس في استمرار تفشي ظاهرة الأمية ، وعدم استيعاب كل الأطفال في التعليم النظامي للمرحلة الأولى ، وتدني نسبة من يستوعبون في المراحل التعليمية التالية من مجمل عدد السكان في الشرائح العمرية الموازية والأعداد الكبيرة من المتسربين في مرحلة التعليم الأساسي ، وكذا تقاليد وعادات المجتمع الجزائري ، بخصوص تعليم الإناث ، إضافة إلى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والذاتية التي تحول دون تعليم الأطفال.

ومادونا في مجال الواقع الحالي للجزائر فلا بد من الإشارة إلى ما تواجهه الآن من أخطار عديدة تؤثر على وحدتها وعقيدها وفكرها ، والتي من بينها خطر الأمية الذي يشمل 7,5 مليون ونصف من بينهم 4,5 مليون امرأة أي بنسبة بلغت 42,7 من مجموع السكان حسب أرقام سنة

1989 وبالنسبة للمرأة فقد وصلت النسبة إلى 53,8 من الأميات لمن هنن في سن 10 سنوات فما فوق⁽²⁾ كل هؤلاء يقفون الآن بأمتهم كطاقة هائلة معطلة في الوقت الذي تسعى فيه الجزائر إلى الالتحاق بركب العلم والمعرفة ، ذلك الركب الذي قاده الأمة الإسلامية في فترة من فترات التاريخ الإنساني.

ويمكن التركيز على أهم العوامل التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة البطالة في الجزائر ، ومدى تأثيرها على الفرد والمجتمع ومعرفة مدى فعالية الجهود المبذولة لمكافحتها ، وهذا بعد عرض بعض المفاهيم الأساسية الخاصة بالموضوع ومنها.

أولاً: مفاهيم مختلفة

إن المقصود بالأمية هو "العجز عن القراءة والكتابة والحساب ، وبالتالي فهي تدل على الافتقار إلى وسيلة أساسية لتحقيق الذات باستقلالية ومسؤولية وسط عالم يعتبر ملكاً للمتعلمين ، فهي إذن بهذا المعنى قرينة الفقر المادي ، ورفقة العوز الفكري والتحكم في الخبرة لا يصبح عسبا للتنمية ، إلا إذا كان مقرونا بالولوج الكافي والمتجدد للمعرفة ..."⁽³⁾

كما عرفها أحمد زكي بأنها "عدم معرفة القراءة والكتابة ، والشخص الذي يقرأ ولا يعرف الكتابة يسمى شبه أمي ، وكلمة شبه أمي تستخدم في اللغة الدارجة للإشارة على الشخص الذي يقرأ ويكتب ولكن بصعوبة"⁽⁴⁾

أما الأمي فهو "الشخص الذي تجاوز سن العاشرة ولم يكن منتظماً

في المدرسة الابتدائية، ولم يصل إلى المستوى الوظيفي في معرفة القراءة والكتابة⁽⁵⁾

وكذلك الأمي لغة" الذي لا يعرف القراءة والكتابة إذ لم تتح له فرصة التعلم⁽⁶⁾

مفهوم الكبار : في سياق التعليم "يعني في المجتمعات النامية الأميين الذين فاتتهم فرص تعليم القراءة والكتابة لأسباب مختلفة، أما في المجتمعات المتقدمة ، فهو يعني اكتساب المهارات والمعارف خارج نطاق التعليم المدرسي ، بما يتعين على التقدم الاجتماعي"⁽⁷⁾

مفهوم محو الأمية : "يراد به نظام التنشئة التعليمية والتربوية التي تمكن الأمي الراشد من اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب ، على أن تكون هذه المهارات وسيلة لتحضير طاقاته وتوظيفها في خدمة نفسه وجماعته اقتصاديا وحضاريا"⁽⁸⁾

وظاهرة محو الأمية أمكننا تناولها من خلال أسبابها المباشرة وأبعادها الضرورية ثم الآثار المترتبة عن ذلك فيما بعد

ثانيا : أسباب ظاهرة الأمية وأبعادها

أسباب الأمية في الجزائر

إن من الأسباب الهامة والمباشرة لظاهرة الأمية بالجزائر مايلي :

أ- عدم تمكن الأغلبية الساحقة ممن ولدوا قبل الاستقلال من الدراسة والالتحاق بالمدارس.

ب- كذلك المولدون بعد الاستقلال خصوصا قبل تعميم التعليم.

ج- التسرب المدرسي للأطفال الذين لم يصلوا إلى مستوى دراسي كافي ويرتدون حتما إلى الأمية الوظيفية خلال فترة وجيزة من انقطاعهم عن الدراسة.

د- العجز الخاص بالفئات الفقيرة على توفير مصاريف التمدرس.⁽⁹⁾

أما أبعاد ظاهرة الأمية وتتمثل في البعدين التاريخي والواقعي.

البعد التاريخي

يتضح لنا من خلاله أن الظاهرة لها سبب قهري متمثل في الاستعمار الفرنسي والرامي إلى تجهيل الشعب بأساليبه التدميرية وخاصة في مجال التربية والتعليم ، لأنه يمثل وعي الشعب في التحرر من أي قيد فكري أو مادي ، وسبب تقني متمثل في نقص الخبرة وسوء التخطيط والتسيير الذي شهدته البلاد بعد الاستقلال ، والذي مرده أن القائمين على تنفيذ حملات مكافحة الأمية لم يكن لهم تكوين في هذا الميدان، بل أسندت المهمة لإداريين لا علاقة لهم بالتخصص التربوي الشيء الذي جعل برامج وحملات مكافحة الأمية تسير سيرا إداريا بيروقراطيا.

البعد الواقعي

أما البعد الواقعي للظاهرة فنستنتج من خلال المراكز والجمعيات والهيئات الراهنة القائمة والمشرفة على محو الأمية في الجزائر إلى جانب الواقع الاجتماعي للمجتمع.

ونظرا لهذه المعطيات والعوامل المؤثرة على فشل حملات محو الأمية

فإننا نتساءل لماذا لم تحقق الجزائر النجاح المنشود في محو الأمية؟ وماهي الأسباب الكامنة وراء ذلك؟ وللإجابة على هذين السؤالين يمكن الإشارة إلى أن هذه الظاهرة متعددة الجوانب ومتداخلة وأن عوامل انتشار الأمية لها علاقة بذلك من خلال الجهود المبذولة والآثار المختلفة التي يمكن التطرق لها.

ثالثا: الآثار المترتبة عن ظاهرة الأمية

تتمثل هذه الآثار في النواحي التشريعية والاجتماعية والاقتصادية.

من الناحية التشريعية

بالرغم من المراسيم المختلفة المقننة لتنظيم عملية محو الأمية بالجزائر إلا أنها بحكم عدم إلزمتها للمؤسسات والهيئات المختلفة على كل المستويات فإنها بقيت دون فعالية من حيث التطبيق مما أثر سلبا على نجاح عملية محو الأمية بالبلاد، ومع ذلك فهناك ثلاث مراسيم أساسية ساهمت ولو بالتر القليل في إعطاء محو الأمية المكانة اللازمة لها وهذا منذ الاستقلال وتمثل هذه القوانين والمراسيم فيما يلي:

أ- مرسوم رئاسي يتضمن إنشاء المركز الوطني لمحو الأمية كمصلحة تابعة لوزارة الإرشاد القومي تحت رقم 64-269 مؤرخ في 1964/08/31.

ب- أمر تحويل المركز الوطني لمحو الأمية كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تحت رقم 66-61 مؤرخ في 1966/03/23.

ج- مرسوم تنفيذي رقم 95-143 مؤرخ في 20/05/1995 يتضمن تحويل المركز الوطني لمحو الأمية إلى ديوان وطني لمحو الأمية وتعليم الكبار⁽¹⁰⁾

وربما هذه الخطوة الأخيرة سيكون لها أثرها الفعال والملموس في الميدان.

من الناحية الإجتماعية

إن أثر محو الأمية على الفرد والجماعات من الناحية الاجتماعية يكون مثلا في كيفية ممارسة الفرد للديمقراطية الصحيحة في أداء واجبه ، والاستفادة من حقوقه التي لا يستطيع الفرد الأمي ممارستها ، إلا إذا كان عارفا لها. وكذا دوره كمواطن في التنظيمات الاجتماعية والسياسية المختلفة ، كما نجد أن الفرد المتعلم أقدر من الأمي في الاستفادة من الخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية التي تقدمها الدولة ، كما أن الأمي لا يتقبل التعبير في الاتجاهات السليمة التي تقتضيها ظروف مجتمعه سواء في الحرب أو السلم >>... فإذا كان الأمي لا يدرك حقوقه وواجباته ولا يشارك بني قومه في آرائهم ، ولا يشعر بضرورة تفوقه على ذاته ، فلا يعجب سوء حاله، وسوء حالة أمته به ، فإن التقدم الاجتماعي في الأمة لا يقاس بعدد علمائها ، وكبار شعرائها فحسب بل يقاس بعدد أفرادها المتعلمين ، وكلما كان عدد هؤلاء المتعلمين أكبر كانت الأمة أقوى وأفضل....<<⁽¹¹⁾

والأمية أيضا تعتبر عائقا كبيرا في تنمية النمط الخلقي ، وإحداث التماسك الاجتماعي بين الأفراد في سبيل اكتساب الاتجاهات المرغوب

فيها ، كما أن أثر الأمية يمتد إلى المجال التربوي حيث أن معظم الأميين لا يقدرون قيمة العلم ، ولا يرسلون أولادهم إلى المدارس بل يفضلون تشغيلهم في بعض الأعمال الزراعية أو الصناعية ليساعدوهم على كسب رزقهم.

كما أن أمية هؤلاء واعتقادهم بأن المرأة لا يمكنها أن تتعلم مثل الرجل ، وأن حاجتها إلى التمرن على البيت أهم من حاجتها إلى التعلم، وبالتالي تشب الفتاة وتكر أمية.

من الناحية الاقتصادية

تتركز الأمية خاصة في فئات العمر العاملة ، وكون هؤلاء الأميين يحتلون مواقع عمل متوزعة على كل القطاعات الاقتصادية ، فقد أصبح مما لا يدع مجالاً للشك أن عملية محو الأمية ذات أهمية كبرى لتحقيق التنمية الاقتصادية ، لأن من أهم متطلبات التنمية الاقتصادية هو وجود القوى البشرية الكافية والمزودة بمهارات عقلية وعلمية ، وعلى أساس هذا المبدأ تقل فرص العمل بالنسبة للأميين >> إذ يتعرض هؤلاء الأميين إلى صعوبات في إيجاد عمل بسبب الأمية وهم يشكلون نسبة 84,7% من الأميين ، كما أن نسبة العاطلين منهم تقدر بـ 42,8%. فمستوى التعليم له دور أساسي للاستقرار في العمل ، وقد دلت الإحصائيات على نسبة 43,1 من المطرودين من العمل لا يملكون أي مستوى تعليمي... فإدماج الأميين في الحياة العملية مسألة صعبة بسبب الأمية وقلة التجربة <<⁽¹²⁾

ولأن زيادة الإنتاج متوقفة بالدرجة الأولى على التعلم أو مهارة

العامل يتضح لنا ذلك من خلال الخبرات والتجارب التي أجريت في الدول المتقدمة عن أهمية الفرد المتعلم في زيادة الإنتاج.

وإذا كانت الإحصائيات تدل على أن ما يقارب نصف العمال 45,5 هم أميون فكيف لعملية الإنتاج التي تقتضي قدرة ومهارة ومعرفة للتحكم في الآلات والطرق العصرية في عمليات الإنتاج أن تحقق مردودية الفعالة كما وكيفاً.⁽¹³⁾

وإذا كانت التنمية الاقتصادية تتطلب وجود "إتجاهات صحيحة نحو الاستثمار والإدخار والتوفير وتنظيم الأسرة والعناية بها وبالصححة الشخصية"⁽¹⁴⁾ فهذه الأمور هي نتيجة طبيعية لعملية التعلم ، وعليه نجد أن الفرد المتعلم أقدر من الأمي على تعلمها واكتسابها وتطبيقها والعمل بها ، فالأمي مهما بلغت معارفه لا يقوم بدوره في العمل ، كما ينبغي له أن يكون. فأمية الأفراد والجماعات تؤدي إلى اعتياد طرق معينة في الإنتاج وتجعلهم لا يتقبلون أي طريقة أخرى جديدة ، حتى أنهم في بعض الأحيان يلجؤون إلى التدمير والثورة على تقنيات العمل الجديدة.

رابعا: سياسة الجزائر في مكافحة الأمية

فكما أن لظاهرة الأمية آثار فإن لها جهود مبدولة مبنية على عوامل أدت إلى إنجاح هذه العملية حيناً وإلى فشلها أحيان أخرى.

عوامل نجاح جهود مكافحة الأمية

إن الجزائر قبل وبعد استقلالها تيقنت بخطورة تفشي ظاهرة الأمية بين مختلف شرائح المجتمع ، فعمدت إلى محاولة تطوير هذه الظاهرة باتباع أنجح الطرق والأساليب مع بذل كل الجهود اللازمة لذلك عبر

أرجاء الوطن وذلك بتوفير المراكز الخاصة لتعليم الأميين ، وكل مستلزمات نجاح هذه العملية الحساسة التي لها علاقة بمخططات التنمية داخل البلاد وكان دورها في أنها عممت التعليم الابتدائي وديمقراطية التعليم والزاميته ليشمل جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 06 و 12 سنة وذلك سعيا للتخفيف من حدة انتشار الأمية، وقد تضاعف عدد التلاميذ في المدارس الجزائرية في المرحلة الابتدائية إذ كان العدد عام 1961-1962 يقدر 700 ألف تلميذ ، وقد قفز هذا العدد إلى 03 ملايين و 700 ألف طفل وطفلة في الموسم 1978-1979. بينما في المستويين المتوسط والثانوي 50 ألف عام 1961-1962. وما يقارب مليون طالب وطالبة عام 1978-1979.⁽¹⁵⁾

وهذا ما يبين اهتمام البلاد بمشكلة الأمية نظرا لخطورتها على الفرد والمجتمع، وربما آخر إحصائية صادرة عن اليونسكو في تقريرها الدولي حول التربية لسنة 1995 ، أشار إلى أن في هذه السنة قد بلغت 38,4 أي 6,582000 مليون أمة بالجزائر بدلا من 7,5 مليون ونصف وهذا في حد ذاته إيجابي إلى حد ما.⁽¹⁶⁾

وإيمان الجزائر بوجوب محاربة الأمية كضرورة اقتصادية واجتماعية وسياسية للخروج من دائرة التخلف والالتحاق بركب الدول المتطورة هو تشريع موثيق وقوانين ومواد ونصوص بخصوص مكافحة مشكلة الأمية بكل أبعادها التاريخية ، الاقتصادية الاجتماعية ، الثقافية والسياسية لما لها من تأثير على الفرد والمجتمع.

غير أن الجهود المبذولة في هذا المجال لم تتضح إلا في سنة 1971

بعد أمر من مجلس الوزراء آنذاك بتاريخ 13/05/1971. والذي أمر جميع المؤسسات والقطاعات العمومية بتحمل محور أمية عمالها. كما سعى إلى تنظيم مفتشيات على مستوى محلي بالبلديات والدوائر والولايات وتطبيق نظام الدوامين في المدارس. مع تخصيص ساعتين في الأسبوع لكل معلم للمساهمة في العملية إضافة إلى حملات إعلامية للتوعية والاتصال بمختلف الهيئات مع إشراف فعلي للولاية على ذلك. كما تركز الاهتمام بالجانبيين التجهيز من طبع كتب والتكوين لتكوين المعلمين والمنشطين للعملية ، هذا على مستوى وطني وعلى مستوى جهوي نجد صداه في مكتب محور الأمية بقسنطينة الذي أنشئ بتاريخ 03/01/1972.

عوامل عرقلة جهود مكافحة الأمية

بالرغم من الجهود المبذولة لذلك إلا أن هناك نقائص مسجلة أدت إلى عرقلة هذه الجهود ومنها فقدان الإحصاءات الدقيقة ، لأن برامج مكافحة الأمية لا يخطط لها ولا تنجر وتحقق إلا إذا كانت هناك إحصاءات تبين عدد الأميين رجالا ونساء سواء كانوا في المدن أو الأرياف وحسب فئات أعمارهم. فقدان التخطيط لمكافحة الأمية ، أي عدم إنشاء نخبة وطنية أو محلية تهتم بالتخطيط والتنسيق للجهود ومتابعة عملية الأمية وإعداد البرامج الخاصة بها. نقص أو فقدان الكتب الملائمة لتعليم الأميين ، فلا يستطيع الكبار أن يتعلموا في كتب وضعت خصيصا لتعليم الصغار ، إذ لا بد من وجود كتب توافق مدارك ونفسيات الكبار.⁽¹⁷⁾ نقص التوعية الكافية ، وعدم فعاليتها ، لذلك لم تجد عملية محور الأمية الإقبال الكافي من طرف الأميين ، وكذا عدم اهتمام المسؤولين

في بعض القطاعات الإنتاجية بقضية محو الأمية مما عرقل سير عملية محو الأمية بهذه القطاعات. عدم الاهتمام والتدعيم بها من طرف الدولة، لأنها كانت تواجه مشاكل كبيرة في الميدان الاقتصادي.

وفي ميدان تعليم الأطفال ، زد على ذلك قلة الإمكانيات المادية والبشرية لذلك اقتضى الأمر أن تركز اهتماماتها على هذه الميادين دون غيرها.⁽¹⁸⁾ عدم حصول مراكز محو الأمية على ميزانية كافية تماشى مع ضخامة مشكلة محو الأمية ، وعليه فقد أسندت مهمة دفع أجور المعلمين والمربين للمؤسسات والشركات التي تفتقد فيها برامج محو الأمية والتي لم تدفع تلك المصاريف ، مما أدى إلى تعطيل الدراسة وتوقفها. اعتبار مديريات التربية في فترة من الفترات أن التربية خارج المدرسة أي محو الأمية هي قضية ثانوية ، مما سبب تعطيل إنشاء المكاتب المكلفة بمحو الأمية ، وتكليف مسؤوليها بمهام أخرى زيادة على ذلك عدم المراقبة فيما يخص سير العملية ، مما أدى إلى الحصول على نتائج ضعيفة في مجال محو الأمية⁽¹⁹⁾ وكذلك هناك العائق الذاتي المتمثل في تشعب جهود برامج محو الأمية في حد ذاتها بين برامج محو الأمية الوظيفي والجامهيري ، ولم تتركز

على برنامج واحد فقط ، زيادة على الالتباس الواقع بين محو الأمية وبين التعريب مما أدى إلى إهمال محو الأمية لصالح التعريب⁽²⁰⁾ الذي يعاني أيضا من عراقيل تختلف إلى حد ما عن موضوع محو الأمية.

حوصلة مقترحة

بعد هذه الجهود المبذولة والعوائق التي اعترضت برنامج محو الأمية

فإننا نوجس خيفة من هذا الأخطبوط ألا وهو خطر الأمية الذي تطور في العالم بتطور معانيه ، إذ هناك من يقول الآن أن الأمي هو الذي لا يستطيع استعمال جهاز الكمبيوتر فأين نحن من ذلك لأننا إذا أردنا إعطاء مثال من الواقع عن أهم الإحصائيات الخاصة بالمدن الكبرى بالجزائر نجد أن نسبة الأمية بها هي على الترتيب التصاعدي كالتالي :

الجزائر 21% / وهران 29% / عنابة 30% / وقسنطينة 31%

كما أن أعلى نسبة في الأمية هي بولاية الجزائر العاصمة بنسبة 96% وتليها في الترتيب ولاية قسنطينة بنسبة 29% وتقل عنها عنابة بقليل إذ بلغت النسبة 92% وتدقيقا لذلك فإن نسبة الأمية بعنابة :

إذ قسمناها على المناطق الريفية والحضرية

فإن المنطقة الحضرية ذكور بلغت نسبة 18,04 والإناث بـ 34,34

فإن المنطقة الريفية ذكور بلغت نسبة 37,87 والإناث بـ 58,08⁽²¹⁾

ولذلك فلا بد من ضرورة تدريب المعلمين القائمين على التدريس في مراكز محو الأمية وتكوينهم أكثر والتركيز في ذلك على استعمال أمثل الطرق والبرامج الملائمة لمثل هذا النوع من التعليم.

إنشاء فروع خاصة للديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار في كل المناطق مع تجهيزها بكل ما يلزم لهذه العملية، ويكون عملها عاديا للذين يعملون مساء كل يوم من الساعة 17,30-19,30. أما الذين لا يعملون يمكنهم التعليم يومي الإثنين والخميس مساء من الساعة 14-17 من كل أسبوع.⁽²²⁾

ضرورة حث أئمة المساجد على وعظ الأفراد الأميين باستمرار وعلى محو أميتهم بالإضافة إلى خطب الجمعة والدروس الدينية الاعتيادية

الأخرى. (23)

ضرورة إيجاد تشريع إلزامي يلزم كل فرد أو عامل أمني الالتحاق بفصول محو الأمية مع المواظبة وتوفير الشروط الضرورية لذلك من مادية وبشرية ، وحينها يمكن الاعتراف بالشهادات المسداة للأفراد الأميين بعد محو أميتهم وفتح المجال أمامهم لمواصلة الدراسة ولو عن طريق المراسلة.

الخاتمة

وفي الختام يمكننا أن نبين أن عملية محو الأمية عموما "لا تكون مجدية إلا إذا كان لها في عملياتها جبهتين:

أولها يكمن في المعركة الخاصة بتمدرس أكبر عدد ممكن من الأطفال البالغين السن القانوني للدخول المدرسي وذلك لسد منبع تزايد نسبة الأمية خاصة ، ونحن نعلم أن بلادنا تخصص قسما مهما من ثرواتها للتربية والتعليم.

وثانيهما محو أمية المواطنين الذين تجاوزوا السن المدرسي لأنهم يشكلون الجيل الذي يحضر نفسه للمشاركة في الإنتاج ، وهذا ما يفرض علينا عدم إهمالهم لأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا ترتبط فقط بالعوامل الجد اقتصادية التي تنتج فيها أكثر ، لكنها ترتبط كذلك بمستوى ترقية الإنسان ، وهذا يعني التربية والتكوين فلا بد أن تكون إلزامية محو الأمية، ومن الأفضل أن تكون في إطار انشغالاتهم وأعمالهم ، بمعنى ربطها بمشروعات التنمية ، فلا بد أن تكون عمليات محو الأمية مهمة الوطن كله ولا تنجح عملية محو الأمية إلا إذا كانت الجهود متآتية من المهتمين بهذه العملية ذاتهم". (24)

كل هذا مع التركيز على إجراء اتصالات مستمرة مع مختلف المنظمات الدولية الخاصة بمحو الأمية للتعرف على مستجدات ، وطرق محاربة الأمية مع تبادل الخبراء والمختصين في هذا المجال بين الدول.

المراجع

- [1]- محمد الصالح قادري: تطور الأمية في العالم والعالم العربي والجزائر (وثيقة مقدمة للمركز الوطني لمحو الأمية) الجزائر 1984. ص2
- [2]- كلمة افتتاح اليومان الإعلاميان 25-26 ديسمبر 1996. الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار. النادي السياحي الجزائري " الشط الأزرق " ولاية تيبازة. الجزائر ص1
- [3]- اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، من أجل إستراتيجية إسلامية لمحو الأمية والتكوين الأساسي للجميع بمجلة التربية الصادرة بالدوحة عدد93 السنة العشرون يونيو جوان) 1990. ص57
- [4]- محمد العيد مطمر "أثر الأمية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية" ماجستير علم الاجتماع-جامعة بغداد- 1984.
- [5]- تركي رابح عامرة : مشكلة الأمية في الجزائر- مكتبة الشعب -الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر1981.ص45
- [6]- السيد بدوي "أمي" معجم العلوم الاجتماعية. الهيئة المصرية العامة للكتاب الإسكندرية 1975. ص66
- [7]- محي الدين صابر وآخرون علم تعليم الكبار(المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار) جزء 3 - 1989. ص10
- [8]- محمد العربي مخناش: الأمية وخطورها، وثيقة مقدمة للمركز الوطني البلدي لمحو الأمية.الجزائر 1984. ص15
- [9]- مذكرة حول: محو الأمية اليومان الإعلاميان 25-26 ديسمبر 1996 مرجع سابق.
- [10]- محو الأمية معلومات عامة.اليومان الإعلاميان 25-26 ديسمبر 96 نفس المرجع

- [11]- جميل صليبا: مستقبل التربية في العالم العربي- مكتبة الفكر الجامعي- منشورات عويدات ط2 بيروت. لبنان 1967. ص280
- [12]- ع. مطرفي وم. ربيعة: الأمية في الجزائر. ترجمة لدراسة عن مجلة الإحصاءات الصادرة بالجزائر -العدد 2 جويلية / سبتمبر 1986. ص26 نفس المرجع السابق . ص24
- [13]- يحي مقدم وآخرون "تعليم الكبار ومحو الأمية" الأسس النفسية والتربوية- عالم الكتب القاهرة- 1978. ص28
- [14]- تركي رابح عمامرة : مشكلة الأمية في الجزائر مرجع سبق ذكره. ص19
- [15]- كلمة افتتاح اليومان الإعلاميان 25-26 ديسمبر 1996. مرجع سبق ذكره. ص2
- [16]- جميل صليبا: مستقبل التربية في العالم العربي، مرجع سبق ذكره. صص282-284
- [17]- تركي رابح عمامرة : نفس المرجع السابق ص ص 40-42.
- [18]- محمد الطيب العلوي: عروض حول محو الأمية "مجلة همزة وصل" - مجلة التربية والتكوين الصادرة بالجزائر العدد 7 (1974-1975). ص ص 110-111
- [19]- وزارة التربية والتعليم الأساسي "الأمية في الجزائر" وثيقة خاصة بالمركز الوطني لمحو الأمية -الجزائر-1982. ص ص 5-7
- [20]- محو الأمية (معلومات عامة). مرجع سابق. ص 15
- [21]- أنظر أيضا نفس المرجع السابق. ص20
- [22]- بوقنس عبد النور وآخرون: "الأمية في الجزائر" مذكرة لبيسانس في علم اجتماع التربية- معهد علم الاجتماع جامعة عنابة 1994/1995.

-----* جامعة عنابة